الأمم المتحدة

S/2016/837

مجلس الأمن

Distr.: General
4 October 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا (أيلول/سبتمبر ٢٠١١ - حزيران/يونيه ٢٠١٦)

موجز

أعد هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقراراته اللاحقة. وهو تقرير الأمين العام الثالث المقدم إلى مجلس الأمن عن الأطفال والتزاع المسلح في كولومبيا ويغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويوفر التقرير معلومات عن ستة انتهاكات جسيمة ارتكبت ضد الأطفال وحُددت الأطراف في التزاع المسؤولة عن هذه الانتهاكات ويرد وضف للتقدم المحرز فيما يتعلق بحماية الأطفال المتضررين من التزاع المسلح.

وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بداية عملية سلام تاريخية بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في عام ٢٠١٢، مما أسهم في تراجع حدة التزاع وانخفاض عام في عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، لا سيما قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. والجدير بالذكر بشكل خاص أن الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وقعت اتفاقا في أيار/مايو ٢٠١٦، يحدد السبيل إلى المضي قدما فيما يتعلق بانفصال الأطفال دون ١٥ من العمر كخطوة أولى، وبوضع برنامج خاص لاستعادة الحقوق وإعادة الإدماج والتعويض لجميع الأطفال المنفصلين دون ١٨ من العمر. إضافة إلى ذلك، في آذار/مارس ٢٠١٦، خطت الحكومة وجماعة مسلحة ثانية، جيش التحرير الوطني، خطوة هامة أخرى بإعلان اتفاق لبدء محادثات سلام. وفي حين يعزز هذه الحدثين الهامين الأمل في إنهاء التزاع، فإن الأنشطة المنفذة من جانب الجماعات المسلحة التي ظهرت بعد عمليات التسريح لا تزال تهدد حماية الأطفال.

211016 141016 16-17137 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت الحكومة الكولومبية جهودا لتعزيز إطار إنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ومنعها والتصدي لها. ويبرز التقرير الحاجة إلى تحديد أولويات تنفيذ الالتزامات، فضلا عن القوانين والسياسات القائمة، من أجل ترجمتها إلى نتائج إيجابية محددة لجميع الأطفال في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، يتضمن التقرير مجموعة من التوصيات الموجهة إلى جميع الأطراف من أجل تحسين حماية الأطفال وتعزيز ضمانات عدم التكرار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦ ، عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقراراته اللاحقة. وهو تقريري الثالث عن حالة الأطفال والتراع المسلح في كولومبيا ويكمل تقريري السابقين (S/2009/434 و S/2012/171). ويسلط التقرير الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في سياق التراع المسلح في كولومبيا، فضلا عن التقدم المحرز في إنهاء هذه الانتهاكات ومنعها، تمشيا مع الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ (انظر S/AC.51/2010/3 و S/AC.51/2012/4).

٢ - ووجه انتباه مجلس الأمن إلى الحالة في كولومبيا في عام ٢٠٠٣ في إطار المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة نظرا لأثر التراع المسلح على الأطفال. وفي عام ٢٠٠٣، أدرجت في القائمة للمرة الأولى القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني والجماعة شبه العسكرية المسماة قوات الدفاع الذاتي[(١)] لتجنيدها واستخدامها للأطفال، وذلك في المرفق الثاني لتقريري السنوي عن الأطفال والتراع المسلح (A/58/546-S/2003/1053). وفي تقريري السنوي الأخير (A/70/836-S/2016/360)، أدرجت من جديد في القائمة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني لتجنيدهما واستخدامهما للأطفال.

٣ - والمعلومات الواردة في هذا التقرير قامت بجمعها وتوثيقها والتحقق منها فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في كولومبيا المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

(١) جرى رفع قوات الدفاع الذاتي من القائمة عقب تسريح أفرادها في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. إلا أنه خلفتها جماعات تعرف باسم الجماعات التي ظهرت بعد عمليات التسريح يقودها أحيانا زعماء سابقين لقوات الدفاع الذاتي من المستوى المتوسط وتتألف من أفراد كانوا ينتمون إلى جماعات شبه عسكرية. وتستخدم هذه الجماعات تقنيات مشابهة لتلك التي كانت تستخدمها قوات الدفاع الذاتي على مستويات القيادة وهيكل السيطرة.

ثانيا – استعراض عام للتطورات السياسية والأمنية

٤ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تراجعا عاما في حدة النزاع[٢] وبدء محادثات السلام التاريخية بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، فضلا عن إعلان بدء المحادثات مع جيش التحرير الوطني في عام ٢٠١٦.

٥ – وبدأت محادثات السلام بين حكومة الرئيس الكولومبي، خوان مانويل سانتوس، والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في آب/أغسطس ٢٠١٢، بدعم من كوبا والنرويج كبلدين ضامنين، وشيلي وفنزويلا كبلدين مرافقين. وبالرغم من الأزمات المتقطعة التي أدت إلى تعليق المحادثات بشكل مؤقت في مناسبات عدة، فإن محادثات السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي أحرزت تقدما هاما، لا سيما في العامين الماضيين. وشمل التقدم اعتماد اتفاقات جزئية بشأن التنمية الريفية والمشاركة السياسية وإبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة ومسائل هامة تتصل بالضحايا والعدالة الانتقالية، وكذلك بشأن المسائل المتعلقة بإنهاء النزاع، بما في ذلك وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وإلقاء السلاح. وفي عام ٢٠١٤، أنشئت لجنة فرعية للمسائل الجنسانية لاستعراض الاتفاقات وكفالة إدراج المنظور الجنساني كمسألة شاملة في جميع مراحل العملية.

٦ – وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أعيد انتخاب الرئيس سانتوس لفترة ثانية مدتها أربع سنوات، مما منحه ولاية مواصلة عملية السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. إلا أن الحملة الانتخابية كشفت عن وجود استقطاب قوي في المجتمع وشكوك إزاء عملية السلام. وبغية دعم الجهود المبذولة لتحقيق السلام، قامت الأمم المتحدة في كولومبيا بشن حملة توعية لتعزيز ثقافة السلام، ”تنفس نسائم السلام“.

٧ – وفي تطور سياسي هام آخر حدث في آذار/مارس ٢٠١٦، أعلنت الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني عن اتفاق لبدء محادثات السلام. وإن بدء هذه المحادثات، إلى جانب المحادثات الشبه مكتملة مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، عزز الأمل في إنهاء ٥٢ عاما من النزاع وتحقيق سلام مستدام في كولومبيا.

---

(٢) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت الأمم المتحدة انخفاضا عاما في عدد الأعمال والهجمات المسلحة ضد المدنيين. وتتمثل ”الأعمال المسلحة“ في الهجمات على المرافق العسكرية، وإغلاق الطرق الفرعية والرئيسية، وإقامة نقاط تفتيش غير قانونية، وأعمال القتال، والكمائن، وتبادل إطلاق النار، والمضايقات المسلحة وغيرها من الاعتداءات المسلحة. وتشمل ”الاعتداءات على المدنيين“ التهديدات، والهجمات ضد المدنيين، والاختفاء القسري، وقتل وتشويه المدنيين في الأعمال المسلحة، والمجازر، وتجنيد الأطفال، والاختطاف، والعنف الجنسي، والتعذيب.

٨ - واستمرت الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، كنتيجة في كثير من الأحيان للتقاتل المتقطع بين أطراف النزاع، فضلا عن الأنشطة المنفذة من جانب الجماعات المسلحة التي ظهرت بعد عمليات التسريح وغيرها من الجماعات المسلحة المحلية فيما يتصل بالسيطرة على الإقليم للاتجار بالمخدرات والابتزاز والتعدين غير القانوني والبغاء والاتجار بالبشر. وعقب عملية تسريح أفراد التنظيمات شبه العسكرية المنفذة في الفترة ما بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٨، تشكلت جماعات مسلحة جديدة مؤلفة من الأفراد الذين كانوا ينتمون إلى تلك التنظيمات، مما أثر على أجزاء كبيرة من الإقليم. واعتبارا من منتصف عام ٢٠١٦، تمثلت الجماعات الرئيسية الخمس التي ظهرت بعد عمليات التسريح والمسؤولة عن عدد كبير من الانتهاكات في: (أ) لوس أورابنيوس أو تنظيم جماعات الدفاع الذاتي لكولومبيا (المشار إليهم أيضا باسم جماعة Úsuga)؛ (ب) لوس راستروخوس؛ (ج) النسور السود؛ (د) لوس بايساس؛ (هـ) الجيش الثوري الشعبي الكولومبي لمكافحة الإرهاب[٣]. وجرى تسريح أفراد الجيش الثوري الشعبي الكولومبي لمكافحة الإرهاب جزئيا، مما خلف جماعة مسلحة مسماة ”محررو بيتشادا“. وعلى مر السنين، تطورت هياكلها بحيث أبطلت استراتيجيات الدولة للتصدي لها وأقامت الجماعات تحالفات مع جماعات مسلحة أخرى أو قاتلت بعضها للسيطرة على مزيد من الإقليم. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أصدرت وزارة الدفاع توجيها أذنت بموجبه القيام بعمليات عسكرية تستهدف الجماعات التي ظهرت بعد عمليات التسريح والتي أعيد تصنيفها باعتبارها جماعات مسلحة منظمة.

٩ - وطرح النزاع الذي طال أمده تحديات أمام التنفيذ الفعال لسياسات الدولة والتنمية العادلة في المناطق المتضررة من النزاع والمعزولة في كولومبيا[٤]. وكان الأطفال الكولومبيون من أصل أفريقي والمنحدرين من الشعوب الأصلية الذين يعيشون في المناطق الريفية الأكثر تضررا من النزاع المسلح. وأسهمت الحالة الإنسانية المعقدة في تشرد داخلي واسع النطاق طوال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من أن مفاوضات السلام بين الحكومة و القوات

(٣) انظر الوثيقة الداخلية الصادرة عن نظام الإنذار المبكر لمكتب أمين المظالم، ٢٠١٣. “*Defensoría del pueblo: Defensoría Delegada para la prevención de riesgo de violaciones a los derechos humanos y derecho internacional humanitario - sistema de alertas tempranas*”.

(٤) في تقريره لعام ٢٠١٤ عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا، لاحظ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ”وجود الدولة متفاوت في المناطق الجغرافية والطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يؤثر على التمتع بجميع حقوق الإنسان“. وأن ”القانون الكولومبي يعترف بضمان الحصول على الرعاية الصحية الأساسية وخدمات التعليم إلا أن توزيعها يميل لصالح المناطق المزدهرة في حين أن تلك الخدمات ضرورية للقضاء على أوجه التفاوت القائمة“. و ”إلى أن تتم معالجة أوجه التفاوت هذه، ستظل كولومبيا تعاني من تحديات حقوق الإنسان“. (انظر A/HRC/28/3/Add.3، الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧).

المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي حسنت الوضع بدرجة كبيرة وساعدت في الحد من عدد الأطفال المشردين بنسبة ٤٠ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥. إضافة إلى ذلك، إن وقف إطلاق النار الذي أعلنت عنه من جانب واحد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في تموز/يوليه ٢٠١٥ ، وما تلاه من تدابير تهدئة نفذها الطرفان، أسهم في الحد من أثر العنف على المدنيين، فضلا عن التشرد. ومنذ منتصف عام ٢٠١٥، لم تسجل الأمم المتحدة أي حالة تشرد تتصل بالأعمال العدائية التي تقوم بها القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وعلى الرغم من ذلك التقدم، كان ٥,٨ ملايين شخص لا يزالون مشردين داخليا في كانون الأول/ديسمبر، منهم حوالي ٤٥ في المائة من الأطفال. وإن إيجاد حلول دائمة لهم قد يتسم بأهمية بالغة في إطار جهود المصالحة والإدماج.

١٠ - وقد وضعت الحكومة الكولومبية إطارا قانونيا ومؤسسيا طموحا يهدف إلى توفير المساعدة والتعويضات لما يزيد عن ٧ ملايين ضحية من ضحايا النزاع المسلح، حيث كان من بين كل ثلاث ضحايا طفل. وأحرز تقدم في نظام تسجيل الضحايا وتوفير التعويض المالي واسترداد حق الضحايا في المشاركة، مما يعكس الجهود التي تبذلها الدولة من خلال الوحدة المعنية بالتعويضات الشاملة والعناية بالضحايا (الوحدة المعنية بالضحايا – UARIV)، المنشأة في عام ٢٠١٢. ومما يتسم بأهمية بالغة اعتماد القانون ١٤٤٨ (٢٠١١) المتعلق بالضحايا ورد الأراضي، الذي كنت شاهدا على توقيعه في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١[٥]، حيث أن ذلك القانون يتضمن أحكاما خاصة تتعلق بالضحايا الأطفال. واعتمدت مواد تشريعية أخرى مثل القانون ١٧١٩ (٢٠١٤) المتعلق بلجوء ضحايا العنف الجنسي إلى العدالة ، لا سيما في سياق النزاع المسلح[٦]. وبغية زيادة حماية السكان المشردين نتيجة النزاع، أصدرت المحكمة الدستورية أيضا الحكم ١١٩ في حزيران/يونيه ٢٠١٣، الذي يسمح بإدراج الأشخاص المشردين قسرا بسبب العنف، بمن فيهم المشردون على يد الجماعات المسلحة التي ظهرت بعد عمليات التسريح، في سجل الضحايا الوطني. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، كانت الوحدة المعنية بالتعويضات الشاملة والعناية بالضحايا قد سجلت ٢٥١ ٢٨٣ ضحية، أصبحوا، بموجب هذا الحكم، مؤهلين للحصول على المساعدة الطارئة والتعويضات.

(٥) بيان من الأمين العام، يقول الأمين العام، عند التوقيع على قانون حقوق الضحايا ورد الأراضي في كولومبيا، ”يجب أن يواكب القانون الجديد تأثير يحدث فعلا تغييرا على الأرض“، متاح على الموقع التالي: www.un.org/press/en/2011/sgsm13634.doc.htm.

(٦) انظر www.secretariasenado.gov.co/senado/basedoc/ley_1719_2014.html.

١١ - وأدى الحوار السياسي أيضا إلى تحقيق تقدم هام فيما يتعلق بالاعتراف بضحايا النزاع المسلح وإدماجهم في محادثات الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في هافانا. وبدعم من وجود الأمم المتحدة في كولومبيا، سافرت خمسة وفود من الضحايا إلى هافانا في عام ٢٠١٤، بمن فيهم ضحيتان جندتهما جماعات مسلحة عندما كانا في ١٣ من العمر، وامرأة تعرضت للاعتداء الجنسي على يد أفراد في الجماعات شبة العسكرية عندما كانت في ١٦ من العمر. وفي هذه الحالات، أقرت الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي على حد سواء بما للنزاع المسلح من أثر على السكان المدنيين، مما أتاح الفرصة لبدء عملية لبناء السلام والمصالحة.

١٢ - وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أعلن الطرفان أنهما اتفقا على إنشاء لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار. وبعد ذلك بفترة وجيزة، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، قدم الرئيس سانتوس وقائد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، رودريغو لندونيو إشيفيري، المعروف أيضا باسم ”تيموتشنكو“، علنا العناصر الرئيسية لاتفاق بشأن العدالة الانتقالية جرى وضعه لاحقا وإدراجه في اتفاق شامل بشأن الحقيقة والعدالة والتعويض وعدم التكرار لصالح ضحايا النزاع، تم التوصل إليه في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٣ - وحدث أهم تطور يتعلق بحماية الأطفال في أيار/مايو ٢٠١٦ في هافانا عندما أعلنت الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي اتفاقا بشأن انفصال الأطفال دون ١٥ من العمر عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وبشأن التزام الطرفين بوضع خريطة طريق لانفصال جميع الأطفال وبرنامج خاص شامل لإعادة إدماج أولئك الأطفال.

١٤ - والتزم الطرفان عموما بوقف إطلاق النار الذي أعلنت عنه من جانب واحد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وبإعلان الحكومة في تموز/يوليه ٢٠١٥ بوقف الغارات الجوية. وقد أسهم ذلك في تراجع حدة النزاع وبتخفيف معاناة الأطفال في العام الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، طلب الطرفان بشكل مشترك انخراط الأمم المتحدة لرصد إلقاء السلاح والتحقق منه، فضلا عن وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية في إطار آلية ثلاثية الأطراف (انظر S/2016/53). وأيد مجلس الأمن بالإجماع هذا الطلب في قراره ٢٢٦١ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، كنت شاهدا على توقيع اتفاقات رائدة بشأن وقف النار الثنائي

والنهائي ووقف الأعمال العدائية وإلقاء السلاح والضمانات الأمنية[٧] واتفاق بشأن التصديق. وستمثل بعثة الأمم المتحدة السياسية الخاصة العنصر الدولي في آلية رصد اتفاق وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وإلقاء السلاح والتحقق منه. وستقوم البعثة، بوصفها العنصر الدولي، بالتحقق من امتثال الطرفين لالتزاماتهما بإنهاء المواجهة العسكرية والامتناع عن ارتكاب انتهاكات ضد السكان في المناطق الخاضعة للمراقبة، والإبلاغ عن ذلك. وستكون البعثة مسؤولة أيضا عن التحقق من عملية إلقاء السلاح.

١٥ - وفي ٢٤ آب/أغسطس، أعلن الطرفان أنهما انتهيا من مفاوضاتهما وتوصلا إلى إبرام اتفاق سلام نهائي، ووُقّع الاتفاق في كارتاخينا في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وقد حضرت مراسم توقيعه. وأكدت النقطة ٣ من اتفاق السلام النهائي المتعلقة بـ ''انتهاء النزاع'' على أنه سيجري تسريح الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وأنهم سينعمون برعاية وحماية خاصتين. وإضافة إلى ذلك، تتضمن النقطة ٦ من الاتفاق المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات حكما ينص على كفالة مصلحة الأطفال المثلى، وعلى أولوية حقوقهم.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

١٦ - سجلت الأمم المتحدة وقوع ٢ ٠٧٨ عملا مسلحا في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولوحظ الاتجاه التنازلي للأعمال المسلحة في جميع مراحل الفترة المشمولة بالتقرير: فقد سُجل وقوع ٩٤٥ عملا مسلحا في عام ٢٠١٢، بينما انخفض عدد الأعمال المسلحة (٥٣٣ عملا مسلحا) التي وقعت في عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٨ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٣ وبنسبة ٢١ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٤. وتقلصت رقعة النزاع الجغرافية أيضا، حيث أن عدد المناطق التي تديرها الحكومات المحلية، أو ما يسمى بالمقاطعات، المتضررة من النزاع في عام ٢٠١٢ بلغ ٢٩ من أصل

(٧) الاتفاق المتعلق بالضمانات الأمنية ومكافحة المنظمات الإجرامية المسؤولة عن جرائم القتل والمجازر أو تلك التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك المنظمات الإجرامية التي توصف بأنها خلفت الجماعات شبه العسكرية وشبكات دعمها، ومحاكمة مرتكبي الأعمال الإجرامية التي تهدد تنفيذ الاتفاقات وبناء السلام (انظر البيان المشترك رقم ٧٦، متاح على الموقع التالي: www.mesadeconversaciones.com.co/sites/default/files/comunicado-conjunto-76-version-ingles-1467304952.pdf، الصفحة ٦).

٣٢ مقاطعة، مقابل ٢٠ مقاطعة متضررة من النزاع خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥[٨]. وارتُكبت في هذا السياق انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، وإن سُجّل انخفاض كبير فيها في الشطر الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير، وخصوصا بالنسبة لعدد الأطفال الذين قُتلوا أو شُوهوا.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

١٧ - تشير البيانات التي تلقتها الأمم المتحدة إلى أن تجنيد الأطفال واستخدامهم كان من الانتهاكات التي أُبلغ مرارا وتكرارا عن ارتكابها في كولومبيا. غير أن عدد الحالات التي تم التحقق منها انخفض سنويا بشكل تدريجي. ففي شباط/فبراير ٢٠١٥، تعهّدت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بالتوقف عن تجنيد الأطفال دون ١٧ سنة؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، رفعت هذا الحد الأدنى لسنّ التجنيد ليصبح ١٨ سنة، وذلك أثناء الزيارة التي قام بها ممثلي الخاص إلى هافانا. وكما ذُكر أعلاه، وفي ما يشكّل تطورا هاما شهده أيار/مايو ٢٠١٦، أعلنت الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي عن إبرام اتفاق بشأن انفصال الأطفال وإعادة إدماجهم.

١٨ - وظل من الصعب توثيق الحالات بسبب انعدام إمكانية الوصول إلى الجماعات المسلحة لأغراض الرصد، بحيث تم التحقق من صحة معظم الحالات بعدما انفصل الأطفال عن الجماعات إثر إنقاذهم على يد القوات المسلحة الكولومبية أو إثر تسريحهم إلى المنظمات الإنسانية أو مؤسسات الحماية. وتحققت الأمم المتحدة من صحة ما مجموعه ١ ٥٥٦ حالة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم في ٢٩ مقاطعة من مقاطعات البلد، حيث لم يتجاوز سن بعضهم ثماني سنوات. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، شكلت الفتيات نسبة ٣٠ في المائة من الأطفال المسجلين المنفصلين عن الجماعات المسلحة، ويقل متوسط سن التجنيد للفتيات (١٣,٤ عاما) عنه بالنسبة للفتيان (١٤,١ عاما).

١٩ - ونُسبت معظم الحالات التي تم التحقق منها إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وطالت أعمال التجنيد، التي قامت بها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجماعات أخرى مثل جيش التحرير الوطني، بشكل أساسي مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي الواقعة في المناطق

(٨) بيانات مستقاة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كولومبيا، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢-٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (Tendencias humanitarias y paz – Colombia, noviembre 2012 – diciembre 2015)، وهي متاحة على الموقع التالي: www.humanitarianresponse.info/es/system/files/documents/files/160503_tendencias_humanitarias_2016_vff.pdf.

الريفية، بينما عمدت الجماعات التي ظهرت بعد عمليات التسريح وجماعات مسلحة أخرى محلية في كثير من الأحيان إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم في مناطق حضرية مهمشة وفي مواقع ريفية استراتيجية لتُسيطر على عمليات الاتجار بالمخدرات والأسلحة. وحسبما أُفيد، فالأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة استُدرجوا للانضمام إلى الجماعات بوعدهم بالحصول على الطعام أو المال أو الحماية أو شكل آخر من أشكال الدعم والمزايا لفائدة أسرهم. وأُبرز في تقرير مكتب أمين المظالم عن تجنيد الأطفال الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أن الأطفال من مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي يعيشون في أوضاع شديدة الهشاشة وما زالوا عرضة بشدة للانتهاكات المرتبطة بالنزاع. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أبلغت سلطات الشعوب الأصلية في بنما أيضا عن قيام القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بتجنيد الأطفال عبر الحدود.

٢٠ - وفي بعض الحالات، أُجبر أطفال جنّدتهم جماعات مسلحة على ارتكاب جرائم خطيرة. فعلى سبيل المثال، أطلع طفل جندته القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في أنتيوكيا عندما كان سنه ١٢ عاما مكتبَ أمين المظالم في عام ٢٠١٣ على أنه أُجبر على قتل وتعذيب العديد من أصدقائه[٩]. وأفضى تجنيد الأطفال واستخدامهم في ارتكاب جرائم خطيرة في مجتمعاتهم إلى بروز تحديات أخرى على صعيد إعادة الإدماج.

٢١ - وأُبلغ عن عدد متزايد من حالات تجنيد للأطفال واستخدامهم قامت بها الجماعات الخمس الرئيسية التي ظهرت بعد عمليات التسريح وجماعات مسلحة أخرى محلية، مثل جماعة لا إمبريسا وجماعة لوس ماشوس. ووفقا لنظام الإنذار المبكر لمكتب أمين المظالم، فهذه الجماعات كانت موجودة في ما يقرب من نصف المقاطعات وهي مسؤولة عن انتهاكات جسيمة ارتُكبت في حق أطفال في مدن مثل بوينافينتورا وكوكوتا وميدلين وتوماكو في عام ٢٠١٥. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦، تواصل رصد وجود مخاطر التعرض للتجنيد على أيدي هذه الجماعات في بوليفار وتشوكو وميتا وغوافياري وقرطبة، وكذلك في نورتي دي سانتاندير. فقد أُبلغ عن توجيه تهديدات والقيام بمحاولات للتجنيد في بوليفار وريسارالدا وكاساناري وأمازوناس وغوافياري، ووقعت ٧ حوادث في النصف الأول من عام ٢٠١٦، مقابل ١٨ حادثة في النصف الثاني من عام ٢٠١٥.

٢٢ - وبالاقتران مع انتهاكات جسيمة أخرى، ظلّ تجنيد الأطفال واستخدامهم يُشكّل أحد العوامل المُساهمة في التشرد طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث فرّت الأسر من

(٩) انظر تقرير مكتب أمين المظالم الصادر في آذار/مارس ٢٠١٤ (”Informe trabajo de campo Antioquia, 2013“)، منع تجنيد الأطفال – تحليل السياسة العامة مع التركيز على البعد الإثني، الصفحة ٢٩.

ديارها لحماية أطفالها. وفي هذا الشأن، أصدر نظام الإنذار المبكر لمكتب أمين المظالم[١٠]، في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وحزيران/يونيه ٢٠١٦، ما لا يقل عن ١٠٥ إنذارات بشأن وجود مخاطر التعرض للتجنيد في ٣٠ مقاطعة، وبلغت الإنذارات ذروتها بإصدار ٤٦ إنذارا في عام ٢٠١٣. وانخفض عددها إلى ١٨ إنذارا في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

٢٣ - وثمة شاغل آخر هو استخدام القوات المسلحة الكولومبية للأطفال لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية. وتنص الفقرة ٢٩ من المادة ٤١ من القانون ١٠٩٨ (٢٠٠٦) المتعلق بالطفولة والمراهقة على أنه يتعين على القوات المسلحة أن تمتنع عن استخدام الأطفال في الأنشطة العسكرية والعمليات النفسية والحملات المدنية - العسكرية والأنشطة المماثلة. وتحظر المادة ١٧٦ من القانون ذاته صراحةً إجراءَ المقابلات مع الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة واستخدامَهم في الأنشطة الاستخباراتية التي تقوم بها قوات الأمن. كما يحظر القانون الجنائي الوطني والتوجيهات الصادرة عن وزارة الدفاع الوطني (D.15/2007؛ D.30743/2007؛ D.048/2008؛ D.7169/2008) هذه الممارسة. إلا أنه في آذار/مارس ٢٠١٥، وخلال العملية العسكرية ''توما ماسيفا دي أورابا'' التي نُفذت في أنتيوكيا، يُزعم أن أفراد في القوات المسلحة الكولومبية عرضوا المال على الأطفال للحصول على معلومات عن تواجد قائد جماعة مسلحة غير تابعة للدولة. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، أعلنت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أنها سرحت ثلاث فتيات زُعم أن من جنّدهن هي القوات المسلحة الكولومبية وأنهن تسللن إلى صفوفها كجاسوسات. وفي حالة مماثلة وقعت في شباط/فبراير ٢٠١٥ في فالي ديل كاوكا، سلّمت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أيضا إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر طفلين من أطفال الشعوب الأصلية زُعم أنهما تسللا إلى صفوفها لمصلحة القوات المسلحة الكولومبية.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ أيضا عن تنفيذ ما لا يقل عن ٢٢ نشاطا مدنيا - عسكريا في المجتمعات المحلية، بما في ذلك داخل المدارس. وفي المناطق حيث توجد جهات فاعلة مسلحة، عرَّضت هذه الأنشطة الاجتماعية و/أو الإنمائية و/أو الثقافية و/أو الرياضية التي قامت بها القوات المسلحة الكولومبية الأطفالَ لخطر الانتقام منهم لمجرد تعاملهم مع هذه القوات. وإضافة إلى ذلك، فالحملات التي نفذتها وزارة الدفاع لمنع قيام

(١٠) صُمّم نظام الإنذار المبكر لمكتب أمين المظالم في كولومبيا من أجل منع ارتكاب الانتهاكات الخطيرة والممنهجة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. والغرض الرئيسي منه هو منع ارتكاب الانتهاكات الخطيرة عن طريق تحليل جوانب النزاع على الصعيدين المحلي والإقليمي، واستباق التهديدات، وإصدار إنذارات وتوصيات إلى السلطات المختصة، وتنفيذ تدابير وقائية.

الجماعات المسلحة بالتجنيد، رغم أن اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة هي الكيان المسؤول عن تنسيق الجهود الوقائية، أثارت مخاوف من احتمال استخدام الأطفال لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية. وكانت لجنة حقوق الطفل قد حثت كولومبيا، في ملاحظاتها الختامية المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ (CRC/C/COL/CO/4-5)، على ”إنفاذ التوجيهات المؤسسية القائمة الهادفة إلى حماية حقوق الأطفال، ولا سيما التوجيهات التي تأمر بوقف جميع الأنشطة المدنية – العسكرية التي يشارك فيها أطفال، والتي ينبغي أن تشمل الأنشطة التي تقوم بها الشرطة، وحظر استخدام الأطفال في جمع معلومات استخباراتية عسكرية“.

باء – قتل الأطفال وتشويههم

٢٥ – تواصل تعرض الأطفال في كولومبيا للقتل والتشويه بسبب الأعمال المسلحة التي تجري أثناء تبادل إطلاق النار والقتال والهجمات العشوائية، وبسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. ففي الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وحزيران/يونيه ٢٠١٦، تحقّقت الأمم المتحدة من صحة ١١٧ حالة قتل لأطفال و ١٤٧ حالة لأطفال أصيبوا بجروح. والأرقام الوطنية عن الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦ هي أعلى بكثير، لأن عدد الأطفال الذين سجلتهم الوحدة المعنية بالتعويضات الشاملة والعناية بالضحايا، وهو ٥٢٣ ٤ طفلا، يشمل أقارب ضحايا جرائم القتل باعتبارهم ضحايا غير مباشرين للنزاع. كما سجلت الوحدة ما عدده ٦٨ حالة لوقوع الأطفال ضحايا للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة خلال الفترة نفسها.

٢٦ – وفي مطلع الفترة المشمولة بالتقرير، كثيرا ما كان يُقتل الأطفال أو يصابون بجراح في خضم الهجمات العشوائية أو عمليات القتال. فعلى سبيل المثال، قُتل في عام ٢٠١٢ ما عدده ٣٧ فردا من القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، منهم ثمانية أطفال تراوحت أعمارهم بين ١٤ و ١٦ سنة، وذلك في هجوم شنته القوات المسلحة الكولومبية على معسكرهم في ميتا. وفي حالة مماثلة وقعت في عام ٢٠١٢، أُصيب خمسة أطفال مرتبطين بجيش التحرير الوطني بجراح خطيرة أثناء عملية نُفذت في بوليفار. وفي عام ٢٠١٣، أُصيب أطفال صغار بجراح خطيرة أو قُتلوا في هجمات بالقنابل شنّتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني واستهدفت الشرطة المحلية. وتعرض أطفال أيضا للقتل والتشويه في حالات تبادل إطلاق النار. فعلى سبيل المثال، توفي صبي عمره أربع سنوات في فالي ديل كاوكا، في شباط/فبراير ٢٠١٢، أثناء تبادل لإطلاق النار بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والشرطة. وفي

آب/أغسطس ٢٠١٣، في بوتومايو، قُتل صبي عمره ١٤ سنة أثناء تبادل لإطلاق النار بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والقوات المسلحة الكولومبية.

٢٧ - وفي النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير، حدث انخفاض كبير في عدد الضحايا من الأطفال. وشكلت الألغام الأرضية السبب الرئيسي لسقوط ضحايا في صفوف الأطفال خلال هذه الفترة. فرغم أن استخدام الألغام الأرضية محظورٌ، فإن الجماعات المسلحة استخدمتها، وقد سُجل في كولومبيا ثاني أكبر عدد من الأطفال الذين سقطوا ضحايا للألغام الأرضية في العالم. وأشارت الأرقام الوطنية المستقاة من مديرية الإجراءات الشاملة لمكافحة الألغام المضادة للأفراد (Dirección para la Acción Integral contra Minas Antipersonal) إلى أن ما لا يقل عن ١٨٨ طفلا (١٣٦ فتى و ٥٢ فتاة) تشوهوا وأن ٤١ طفلا (٣٥ فتى و ٦ فتيات) قُتلوا بسبب الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وإن كان لا يُبلّغ عن العديد من الحوادث، فقد حدث انخفاض كبير في العدد الإجمالي للضحايا المدنيين الموثق أنهم سقطوا ضحايا للألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة اعتبارا من عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك أساسا إلى عمليات إزالة الألغام وحملات التثقيف للتوعية بخطر الألغام. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، سجلت السلطات انخفاضا بنسبة ٦٦ في المائة في عدد الحوادث مقارنة بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. غير أن نسبة الأطفال الذين قُتلوا أو أُصيبوا بجراح في تلك الحوادث ارتفعت من ٣٠ في المائة من جميع الضحايا المدنيين في عام ٢٠١٣ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٥.

٢٨ - وتواصلُ وقوع حالات تم التحقق منها لمقتل أطفال أو تشوههم بسبب الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة بالقرب من المدارس أو داخلها يدعو إلى القلق على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير ٢٠١٣، توفيت فتاة عمرها ١٧ سنة وجُرح طفلان آخران يتراوح عمرهما بين ١٥ و ١٧ سنة نتيجة لانفجار لغم أرضي بالقرب من مدرستهم الواقعة في أنتيوكيا. وفي أيار/مايو عام ٢٠١٤، أُصيب طفلان بجراح بسبب عبوة ناسفة عثرا عليها قرب مدرستهما الواقعة في بوتومايو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أُصيبت فتاة عمرها ١٥ سنة بجراح جرّاء انفجار لغم أرضي خارج مدرستها الواقعة في أنتيوكيا.

٢٩ - وسُجّلت أعمال قتل وتشويه استهدفت الأطفال قامت بها جماعات مسلحة ظهرت بعد عمليات التسريح. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، تعرضت ثماني فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٤ و ١٥ سنة لهجوم في نارينو شنّته جماعة لوس راستروخوس التي اتّهمتهن بأنهن صديقات

لأفراد من القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة المنتشرة في البلد. وتوفيت إحدى الفتيات، وأُصيبت أخرى بجراح، فيما أُجبرت الفتيات الست الأخريات على النزوح. وفي آذار/مارس عام ٢٠١٥، قتل تنظيم جماعات الدفاع الذاتي لكولومبيا فتاة عمرها ١٥ سنة في أنتيوكيا كان قد استغلها جنسياً ، وذلك عندما حاولت القوات المسلحة الكولومبية تنفيذ عملية لإنقاذها. وفي أنتيوكيا أيضا، أعدَم تنظيم جماعات الدفاع الذاتي لكولومبيا في آب/أغسطس ٢٠١٥ فتى عمره ١٦ سنة كان قد شارك في برنامج من برامج ''الشرطة المدنية'' تديره الشرطة الوطنية.

٣٠ - ووفقا للمعلومات الواردة من مكتب المدعي العام، انخفضت عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي تقوم بها القوات المسلحة الكولومبية، بما في ذلك عمليات إعدام الأطفال، بدرجة كبيرة ، حيث انخفضت من ٤٣ حالة في عام ٢٠٠٧ إلى حالة واحدة في عام ٢٠١٢. وأبلغت الأمم المتحدة أيضا عن حالة وقعت في عام ٢٠١٤ عندما زُعم أن القوات المسلحة الكولومبية أعدمت فتاة عمرها ١٧ سنة خلال عملية عسكرية شُنّت ضد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في أنتيوكيا. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان مكتب المدعي في تِيِرالتا بقرطبة يُجري تحقيقا في هذه الحالة.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال

٣١ - جعل النزاع المسلح الأطفال عرضة لخطر متزايد من العنف الجنسي، وكما هو الحال في سياقات أخرى من النزاع المسلح، لا يزال هناك نقص كبير في الإبلاغ عن العنف الجنسي ضد الأطفال. ونظرا للقيود التي يعاني منها الضحايا في الإبلاغ عن الانتهاكات والحصول على الخدمات، لم تتمكن الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من التحقق سوى من ٢٣ حالة من حالات تعرُّض الأطفال للعنف الجنسي على أيدي أفراد القوات المسلحة الكولومبية (٨) وتنظيم جماعات الدفاع الذاتي لكولومبيا (٦) والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (٤) وجيش التحرير الوطني (١)، والنسور السوداء (١)، وعلى أيدي أفراد جماعة مسلحة مجهولة (٣).

٣٢ - وتعرضت الفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة للعنف بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، تعرضت فتاة عمرها ١٣ سنة للاعتداء الجنسي على يد قائد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في بوتومايو، فحملت نتيجة لذلك. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، زعم أن ثلاثة أشخاص كانوا محتجزين في بوليفار بتهمة بيع الفتيات إلى الجماعات المسلحة، بما في ذلك جيش التحرير الوطني، لأغراض جنسية. واستمر العنف الجنسي ضد الأطفال على أيدي الجماعات المسلحة المحلية التي ظهرت بعد عمليات التسريح

في الأقاليم التي توجد فيها. ولجأت هذه الجماعات أيضا إلى العنف الجنسي أو التهديد بممارسة العنف الجنسي ضد أطفال المدافعين عن حقوق الإنسان أو قادة المجتمعات المحلية لتخويفهم والسيطرة عليهم.

٣٣ - وإضافة إلى ذلك، تم توثيق حالات من الاستغلال الجنسي لفتيات لا تتجاوز أعمارهن ١٢ عاما على أيدي الجماعات التي ظهرت بعد عمليات التسريح في كل سنة من سنوات الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في مناطق تعدين الذهب التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، على النحو المبين في تقريري الأخيرين إلى مجلس الأمن عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2015/203 و S/2016/361).

٣٤ - وتفيد التقارير كذلك بحالات عنف جنسي ارتكبها أفراد من القوات المسلحة الكولومبية والشرطة، لا سيما خلال عام ٢٠١٢. ومنذ أواخر عام ٢٠١٥، أُحرز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب. فعلى سبيل المثال، ألقي القبض على أحد أفراد القوات المسلحة الكولومبية بتهمة اغتصاب فتاة عمرها ١٢ سنة في مقاطعة ميتا عام ٢٠١٢ وحكم على آخر بالسجن لمدة ١٤ سنة لاغتصاب فتاة عمرها ١٤ سنة عام ٢٠١٢ في كوندينامركا. وتمت أيضا مراجعة توجيه وزارة الدفاع رقم ١١ (٢٠١٠) المتعلق بمنع العنف الجنسي لضمان الامتثال لسياسة ”عدم التسامح مطلقا“ مع العنف الجنسي في القوات المسلحة.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٣٥ - تم التحقق من هجمات شنتها الجماعات المسلحة والقوات المسلحة الكولومبية على المدارس والمستشفيات في العديد من مقاطعات البلد، وقع معظمها في المناطق الريفية، مع الاتجاه نحو الانخفاض طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ورغم أن القانون الجنائي الكولومبي يتضمن أحكاما محددة تجرم شن الهجمات على الأهداف المدنية واستخدامها، بما فيها المؤسسات التعليمية، فلا توجد مساءلة في حال ارتكاب انتهاكات.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لحقت بالمدارس أضرار ناجمة عن تبادل إطلاق النار وتفجير القنابل وحوادث انفجار الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات. وفي كثير من الحالات، وُضعت الأجهزة المتفجرة بالقرب من المدارس أو داخل المرافق المدرسية، بسبب قربها من أهداف مثل مراكز الشرطة والقواعد العسكرية، أو بسبب استخدام القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة المرافق المدرسية للأغراض العسكرية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، انفجرت قنبلة في مدرسة داخلية في كاكيتا؛ ولم يكن الأطفال حاضرين وقت

وقوع الحادث لأن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي كانت قد أبلغت المجتمع المحلي بالانفجار قبل حدوثه. وفي بعض الحالات، قامت القوات المسلحة الكولومبية بإبطال مفعول الأجهزة المتفجرة، كما كان الحال في كاوكا في شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أو في كاكيتا في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أو في مقاطعة ميتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أو في توليما في شباط/فبراير ٢٠١٦. وفي حالات أخرى، أدت حوادث التفجير أو تبادل إطلاق نار إلى إلحاق الأضرار بالمدارس أو تدميرها. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٢ مثلا، توقفت دراسة أكثر من ٧٠٠ طالب في نارينيو لأن مدارسهم قد دُمرت في هجوم شنته القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي ضد مركز الشرطة الواقع قرب المدرسة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، تضررت مدرسة أيضا في هجوم بقنبلة يدوية قامت به القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي ضد مركز للشرطة في نارينيو. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، كانت إحدى المدارس في أنتيوكيا في مرمى النيران المتبادلة بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني ولجأ الأطفال تحت مقاعدهم من شدة الرعب.

٣٧ - وإضافة إلى ذلك، كانت هناك ادعاءات تفيد بمقتل ٥٤ من المعلمين (١٣) أو تهديدهم (٤١)، في معظم الحالات من جانب الجماعات المسلحة التي ظهرت بعد عمليات التسريح. وفي بعض الحالات، أفيد بتعرض المدرسين للتهديد أو القتل بسبب مشاركتهم في الأنشطة الرامية إلى منع الاتجار بالمخدرات أو تجنيد الأطفال. كما أفيد بتعرض العاملين في المجال الطبي للتهديد وبقيود مفروضة على تقديم الخدمات الصحية. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٦، وثقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الأقل ٩٨٥ حالة من عرقلة أنشطة الرعاية الصحية، مثل التهديدات والاعتداءات على العاملين في مجال الصحة أو المرافق الصحية أو وسائل النقل الطبي.

٣٨ - واستخدام المدارس للأغراض العسكرية من جانب قوة أو جماعة مسلحة يمكن أن ينال من صفتها المدنية ويزيد من تعرضها لهجمات الأطراف المتنازعة. ووجود الأفراد العسكريين أو غيرهم من الأشخاص المسلحين يؤدي أيضا إلى ازدياد خطر تجنيد الأطفال واستخدامهم، وممارسة العنف الجنسي على أيدي الجهات الفاعلة المسلحة التي تقوم بأنشطتها داخل المدارس أو حولها. ويمكن أن يؤدي أيضا إلى ارتفاع معدلات توقف الطلاب عن الدراسة ونقصان حضورهم حيث يخاف الآباء من إرسال الأطفال إلى المدارس. وعلى الرغم من أن كولومبيا واحدة من بين عدد قليل من البلدان في العالم التي تفرض قيودا صريحة على استخدام القوات المسلحة للمباني التعليمية، فقد تم التحقق من حالات استخدام

عسكري للمدارس من قبل القوات المسلحة الكولومبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأبلغ عن أحدث حالة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، استخدمت القوات المسلحة الكولومبية مدرسة في بوتومايو كقاعدة عسكرية لمدة عدة أيام. ونتيجة لذلك، أفادت التقارير بوقف بعض الآباء إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، استخدمت القوات المسلحة الكولومبية مدرسة أخرى في كاوكا أثناء القتال. كما استخدمت الجماعات المسلحة المدارس لتخزين الأسلحة. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، قامت القوات المسلحة الكولومبية بتعطيل عدة أجهزة متفجرة خزنتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في إحدى المدارس في بوتومايو. وفي بعض حالات أخرى، لحقت أضرار بالمدارس التي استخدمتها الجماعات المسلحة خلال المواجهات مع القوات المسلحة الكولومبية. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٣، على سبيل المثال، لحقت أضرار بمدرسة اتخذها القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي مأوىً أثناء تبادل لإطلاق النار مع القوات المسلحة الكولومبية في أراوكا. أما في المناطق النائية، فيثير ذلك مشاكل بصفة خاصة إذ أن قيام المجتمع المحلي بإعادة بناء المدارس المدمرة قد يستغرق شهورا أو سنوات.

هاء – حالات الاختطاف

٣٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بتوثيق ست حالات اختطاف الأطفال تمكنت من التحقق من ثلاثة منها. ففي أيار/مايو ٢٠١٢ مثلا، اختطفت القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي صبيا عمره ١٤ عاما وقتلته فيما بعد. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، اختطف جيش التحرير الوطني فتاة تبلغ من العمر ١٣ سنة مع والدها في أنتيوكيا؛ وأطلق سراح الفتاة لاحقا. وأفادت الوحدة المعنية بالتعويضات الشاملة والعناية بالضحايا بتسجيل ٧٧ طفلا (٣٦ فتاة و ٤١ فتى)، في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كضحايا للاختطاف المتصل بالنزاعات. وبالرغم من قلة عدد حالات اختطاف الأطفال التي تم التحقق منها، فقد تحدث أفراد منفصلون عن الجماعات المسلحة مؤخرا عن اختطافهم كأطفال وأشاروا إلى أن أسرهم لم تبلغ عن الحوادث خوفاً من الانتقام.

٤٠ – وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تمكن وفد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي ووفد الحكومة إلى محادثات السلام من التوصل إلى اتفاق بشأن الأشخاص المفقودين، بما شمل ”اتخاذ تدابير إنسانية فورا للبحث عن رفات الأشخاص الذين يعتبر أنهم مختفون بسبب النزاع المسلح وتحديد مواقع الرفات وهوية أصحابها وإعادتها

بكرامة''. وفي هذه العملية، من المهم أيضا أن تحظى الحالات التي تنطوي على أطفال بالأولوية.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

٤١ - كان للحبس والقيود التي تفرضها الجماعات المسلحة على التنقل أثر إنساني كبير على الأطفال. ففي تموز/يوليه ٢٠١٤، على سبيل المثال، حصرت جماعة لوس أورابنيوس أكثر من ٣ ٢٠٠ شخص في مقاطعة بوليفار لعدة أسابيع بفرض ضوابط صارمة على التنقل، بما في ذلك فرض قيود على المنظمات الإنسانية وجهات تقديم المساعدة التابعة للدولة.

٤٢ - كما حظرت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني حرية تنقل السلع والأشخاص، مما أدى إلى حرمان بلديات مختلفة من الحصول على المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية. ففي شباط/فبراير ٢٠١٣، على سبيل المثال، منعت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي جميع عمليات النقل (الأشخاص والسلع) لمدة أسبوع في ما لا يقل عن أربع بلديات في مقاطعة تشوكو. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، في كاوكا، أطلق رجال مسلحون مجهولو الهوية النار على بعثة إنسانية، وأصيب ثلاثة من أعضاء البعثة بجروح.

رابعا - متابعة توصيات الأمين العام والاستجابة البرنامجية

ألف - الاستجابة للاستنتاجات ومتابعتها

٤٣ - سيكون من المهم تعزيز الاستجابة للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والسياسات الرامية إلى منعها لإحلال سلام مستدام في كولومبيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت إجراءات لتعزيز التنسيق المؤسسي من أجل منع تجنيد الأطفال واستخدامهم والتصدي لهما، ومنع الحوادث التي تنطوي على الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة، والتصدي لآثار التشرد القسري والعنف الجنسي في حالات النزاع. ولئن كانت هذه الجهود قد تمخضت عن تحسينات كبيرة، فلم يكن تطبيقها متسقا في جميع أنحاء البلد، ولا تزال هناك ثغرات في التنفيذ أساسا في المناطق الريفية والمعزولة.

منع التجنيد

٤٤ - وضعت الحكومة إطارا للسياسة العامة من أجل منع تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، شرعت الحكومة في تنفيذ الوثيقة CONPES 3673[١١]، التي تفصل استراتيجية الدولة لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في الجماعات المسلحة وتوفر التوجيه بشأن تخصيص وتوزيع الموارد العامة لبرامج الوقاية في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤.

٤٥ - وفي ضوء الانتهاء من تنفيذ الوثيقة CONPES 3673 وتقييمه في آذار/مارس ٢٠١٥، يتعين بذل مزيد من الجهود لضمان التنسيق والمتابعة بشكل فعال بين المستويين الوطني والمحلي، ولا بد من توفير متابعة كافية لضمان الوفاء الكامل بأهداف السياسة العامة. وإضافة إلى ذلك، واجه تنفيذ خرائط الطريق وخطط الوقاية تحديات أمنية ومالية، أدت إلى تقويض فعالية التصدي على الصعيد المحلي لتجنيد الأطفال. وفي سياق اعتماد خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، "Todos por un nuevo país" (الجميع من أجل بلد جديد) (القانون ١٧٥٣ لعام ٢٠١٥)، أرحب بإدراج أحكام في إطار المادة ١٢٣ لمتابعة سياسة الوقاية مع التركيز على نهج مصممة خصيصا للشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، والريسال، والبالينكيرا والروما. وفي هذا الصدد، أشجع تخصيص ما يكفي من الموارد لضمان فعالية منع تجنيد الأطفال واستخدامهم، ومنع العنف الجنسي، من جانب الجماعات المسلحة والجماعات التي ظهرت بعد عمليات التسريح في كولومبيا.

٤٦ - وبقيادة المكتب الرئاسي لحقوق الإنسان، قامت اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، التي تتألف من ٢٢ كيانا تابعا للدولة، بتقديم الدعم التقني لتصميم السياسات وخرائط الطريق وخطط منع التجنيد والاستخدام على الصعيد المحلي، والترويج لإنشاء أماكن آمنة للأطفال، وتدريب الموظفين المدنيين المحليين وتعميم المعلومات على المجتمعات المحلية بشأن خدمات الوقاية. وعقب توقيع اتفاق بشأن الأطفال في أيار/مايو ٢٠١٦، اضطلع المكتب الرئاسي لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم بدور استباقي في تنسيق أعمال لجنة تقنية، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وثلاث من منظمات المجتمع المدني (Anzorc و Conpaz و Coalico). وكما طلبت حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية

(١١) Consejo Nacional de Política Económica y Social (CONPES), Departamento Nacional de Planeación, *Política de prevención del reclutamiento y utilización de niños, niñas, adolescentes por parte de los grupos armados organizados al margen de la ley y de los grupos delictivos organizados.*

الكولومبية – الجيش الشعبي في البيان المشترك رقم ٧٠ بشأن القصر، قدمت اللجنة إلى الأطراف بروتوكولا لانفصال الأطفال دون ١٥ سنة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وبرنامجا خاصا لرعاية وإعادة إدماج جميع الأطفال دون سن ١٨ عاما. واعتُمد البروتوكول في ٦ أيلول/سبتمبر على النحو المبين في البيان المشترك رقم ٩٧، أي البروتوكول لمغادرة القصر معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي ، وبدأت عملية الانفصال والانتقال في ١٠ أيلول/سبتمبر بانفصال ١٣ طفلا دون سن ١٥ عاما.

٤٧ - ووجه نظام الإنذار المبكر التابع لمكتب أمين المظالم تنبيهات ذات جودة بالمخاطر في الوقت المناسب إلى المجتمعات المحلية، بما في ذلك تنبيهات للأطفال. بيد أنه، كما أشار الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح في استنتاجاته بشأن كولومبيا (انظر S/AC.51/2012/4، الفقرة ١٠ (ب) و (ح))، يمكن تحسين تنسيق الاستجابة المؤسسية لهذه الإنذارات من أجل تلبية احتياجات الأطفال على النحو الملائم.

إعادة الإدماج

٤٨ - واصل المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة تنفيذ برنامج لحماية وإعادة إدماج الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات التي ظهرت بعد عمليات التسريح. وساعد المعهد، منذ إنشائه في عام ١٩٩٩ وحتى تموز/يوليه ٢٠١٦، ما مجموعه ٦ ٠٣٥ طفلا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضم ١ ٣١٠ أطفال إلى البرنامج.

٤٩ - ووفقا للمبادئ المنصوص عليها في اتفاق أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن الأطفال، سيتلقى الأطفال المسرحون والمنفصلون رسميا عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي الرعاية لإعادة إدماجهم بموجب البروتوكول المصمم خصيصا والبرنامج الخاص لإعادة الإدماج. ووقت كتابة هذا التقرير، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، انفصلت المجموعة الأولى من الأطفال واستقبلتهم اليونيسيف وشركاؤها. وسيستمر التعاون لضمان انفصال جميع الأطفال، امتثالا لاحترام مبادئ المصلحة الفضلى للطفل وأولويتهم كضحايا، على النحو المنصوص عليه في التشريعات الوطنية والدولية على السواء.

٥٠ - وفي كثير من الحالات في الماضي، كان هناك اختلاف في معاملة الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة مثل القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الوطني وجيش التحرير الوطني والأطفال المنفصلين عن الجماعات التي ظهرت بعد عمليات التسريح والجماعات المسلحة الأخرى. ففي بعض الحالات، أحيل الأطفال إلى مكتب المدعي العام

بسبب ارتباطهم بالجماعات التي ظهرت بعد عمليات التسريح والتي تعتبر ”عصابات إجرامية“، دون الاستفادة من المساعدة على إعادة الإدماج. غير أن المحكمة الدستورية أكدت، في عام ٢٠١٢، أن المشردين قسرا من ضحايا النزاع المسلح ليسوا فقط ضحايا لجماعات مسلحة معينة، ولكنهم ضحايا لجميع الجماعات المسلحة (انظر الأمر C-781/2012). وكذلك في شباط/فبراير ٢٠١٦، أكدت المحكمة الدستورية أن جميع الأطفال المسرحين من الجماعات المسلحة، بمن فيهم الذين جندتهم الجماعات التي ظهرت بعد عمليات التسريح، ينبغي إدراجهم في عداد الضحايا بموجب القانون ١٤٤٨ (٢٠١١) المتعلق بحقوق الضحايا ورد الأراضي، فيتحقق بذلك الشمول والمساواة في المعاملة للأطفال المرتبطين سابقا بأي جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.

العدالة للضحايا

٥١ - منذ اعتماد القانون ١٤٤٨ (٢٠١١)، تركزت الأنشطة على إنشاء هياكل مؤسسية، بما في ذلك الوحدة المعنية بالتعويضات الشاملة والعناية بالضحايا، ووحدة رد الأراضي، والمركز الوطني للذاكرة التاريخية، ووحدة الحماية الوطنية، والقضاة المتخصصين، والقضاة من أجل رد الأراضي. وأوفدت الوحدة المعنية بالتعويضات الشاملة والعناية بالضحايا منسقين محليين ووضعت أدوات للجبر الفردي والجماعي. وعلى الصعيد المحلي، أنشئت لجان فرعية تقنية بهدف تحسين تقييم احتياجات الضحايا وتلبيتها عن طريق تحسين التنسيق بين السلطات الوطنية والمحلية وممثلي الضحايا.

٥٢ - وتماشيا مع آخر استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، التي أكدت على أهمية تعزيز النهج التي تركز على الضحايا، أُحرز تقدم أيضا في تسجيل الضحايا، ورد الأراضي، والتعويض المالي، ومشاركة الضحايا. وتركزت الجهود على صياغة خطط للطوارئ والوقاية والجبر، لم تنفذ إلا جزئيا. وإضافة إلى التحديات المستمرة مثل كبر عدد الضحايا المسجلين واستمرار النزاع المسلح في أنحاء من البلد، فإن الوجود المتناثر للوحدة المعنية بالتعويضات الشاملة والعناية بالضحايا وغيرها من مؤسسات الدولة في المناطق الريفية والمناطق الأشد تضررا يعني أنه لم يتم الوفاء بشكل كاف بالعديد من الأهداف الرئيسية ، مثل ضمان حقوق المشردين داخليا واللاجئين وإمكانية حصولهم على خدمات الحماية ولجوئهم إلى العدالة وحصولهم على التعويضات، لا سيما في مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

العنف الجنسي

٥٣ - شمل التقدم المحرز في التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات تطورات مؤسسية وقانونية على حد سواء. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت السلطات الكولومبية تعمل على وضع استراتيجية مشتركة بين المؤسسات لمكافحة الإفلات من العقاب ولتعزيز استجابة متكاملة لاحتياجات ضحايا العنف الجنساني في سياق النزاع. وفي عام ٢٠١٢، تولّت اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع التجنيد والاستخدام مهام شملت منع العنف الجنسي ضد الأطفال، وفي عام ٢٠١٣، صدرت مبادئ توجيهية في مجال السياسات من أجل ضمان حقوق النساء من ضحايا النزاع المسلح (CONPES 3784).

٥٤ - واعتُمدت قوانين لوضع إجراءات للحصول على التعويضات والدعم النفسي - الاجتماعي والرعاية الطبية المجانية من أجل ضحايا العنف الجنسي. ووسِّع نطاق القانون ١٤٤٨ (٢٠١١) ليشمل الضحايا الذين تستهدفهم الجماعات التي ظهرت بعد عمليات التسريح. وأخيرا، ولمعالجة مسألة نقص الإبلاغ، فإن القانون ١٧١٩ (٢٠١٤) المتعلق بإمكانية لجوء ضحايا العنف الجنسي إلى القضاء قد توخى إنشاء نظام موحد لتسجيل حالات العنف المرتكب ضد الفتيات والنساء، باستقاء معلومات من مصادر عديدة وكيانات تابعة للدولة.

٥٥ - وفي الاتفاق المتعلق بالضحايا والمبرم بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والمؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أُوليَ اهتمام خاص مكرس لمسألة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وجرى أيضا تعميمها في مختلف عناصر نظام الحقيقة والعدالة والتعويض و عدم التكرار. ويزوّد اتفاق السلام الدولة بأداة يمكن استخدامها لوضع سياسات متكاملة من أجل ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات تشمل الرعاية الصحية ورعاية الصحة العقلية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء ومكافحة الإفلات من العقاب، وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وجمع البيانات الشاملة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٦ - عملت مديرية الإجراءات الشاملة لمكافحة الألغام المضادة للأفراد على تنسيق برامج إزالة الألغام طوال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت تقديم الدعم إلى الضحايا ومبادرات للتثقيف المتعلق بمخاطر الألغام. وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥، نُفِّذت حملات للتثقيف بخطر الألغام في ١١ مقاطعة، ووصلت على الأقل إلى ٢٣٤ ١٣٨ من الأطفال وأفراد الأسر والمدرسين. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٥، أعلنت الحكومة والقوات

المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي التوصل إلى اتفاق لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، اعتبر تدبيرا رئيسيا من تدابير بناء الثقة في عملية السلام. وشمل ذلك مشروعا تجريبيا مشتركا بين القوات المسلحة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بشأن التطهير وإزالة الألغام يهدف إلى إزالة الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتثقيف المتعلق بمخاطر الألغام في مقاطعتين (ميتا وأنتيوكيا)، وذلك بدعم من المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية. وإنني أشجع الطرفين على تكثيف جهودهما المشتركة الرامية إلى إزالة الألغام لأغراض إنسانية، إذ أن ذلك شرط أساسي لكي يتمكن الأطفال من العودة بأمان إلى المدارس ولكي تستعيد المجتمعات المحلية أراضيها، مما يسهم في تحقيق سلام دائم.

مكافحة الإفلات من العقاب

٥٧ – في استنتاجاته المتعلقة بحالة الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا في عام ٢٠١٢، شجع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن حكومة كولومبيا على تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة عن طريق التحقيق في القضايا ومقاضاة الجناة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت ٩٢ إدانة في قضايا متعلقة بتجنيد الأطفال. وباعتماد قانون العدالة والسلام في عام ٢٠٠٥، أُنشئ نموذج خاص للمقاضاة يستهدف الأفراد المسرحين من الجماعات شبه العسكرية، ويستبعد الأطفال الذين كانوا مرتبطين بها سابقا. ولغاية نيسان/أبريل ٢٠١٦، كان قد صدر ١٥٨ حكما على أفراد من تلك الجماعات السابقة بموجب هذا القانون.

٥٨ – وعلاوة على ذلك، وبموجب الاتفاق المتعلق بالضحايا والمؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فإن العفو لا يمكن أن يشمل تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة والعنف الجنسي.

باء – الدعوة

٥٩ – عندما بدأت مفاوضات السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، لم تكن مسألة الأطفال مدرجة على جدول الأعمال. ونتيجة لجهود الدعوة في مختلف المنتديات، بما في ذلك جهود ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وبدعم من المنسق المقيم ومن اليونيسيف في كولومبيا، فقد وجِّه انتباه الأطراف المتفاوضة إلى المسألة. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٣، بذلت ممثلتي الخاصة

لدى حكومة كولومبيا ولدى البلدين الضامنين لعملية السلام جهود دعوة بشأن ضرورة إدراج مسألة الأطفال في مرحلة مبكرة في المفاوضات والاتفاقات.

٦٠ - وخلال اجتماعات المائدة المستديرة الإقليمية التي نظمتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ بناء على طلب من لجنتي السلام في مجلسي النواب والشيوخ الكولومبيين، تم تسليط الضوء على مسألتي تجنيد الأطفال والعنف الجنسي. وكلفت الأطراف المتفاوضة جامعة كولومبيا الوطنية والأمم المتحدة بتنظيم ثلاثة منتديات إقليمية ومنتدى وطني واحد بشأن الضحايا، دُعي مراهقون وشباب إلى المشاركة فيها ووضع توصيات محددة نيابةً عن ضحايا النزاع المباشرين وغير المباشرين. وفي هافانا في عام ٢٠١٤، لفتت وفود الضحايا الانتباه إلى حالات التجنيد والعنف الجنسي ضد الأطفال، وإلى حالات الإعدام خارج نطاق القضاء على يد القوات العسكرية، وإلى القتل والتشرد القسري.

٦١ - وبناء على دعوة من الحكومة ومن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، فقد عقدت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح اجتماعات مع الوفدين، وكذلك مع البلدين الميسرين، كوبا والنرويج، في أيار/مايو ٢٠١٥، ومرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه. وقد دعت، في هذه المناسبات، إلى إنهاء تجنيد الأطفال وتسريح جميع الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بما يحقق مصالح الطفل الفضلى، وإلى معاملة الأطفال معاملةَ الضحايا في المقام الأول. وأكدت أيضا من جديد دعم الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين في التوصل إلى اتفاق بشأن انفصال الأطفال وإعادة إدماجهم. وتكللت هذه الجهود بالتوقيع في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦ في هافانا على الاتفاق المتعلق بانفصال الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة من معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والالتزام بإعداد خريطة طريق وبرنامج خاص شامل لإعادة الإدماج.

٦٢ - وفي ظرف دقيق بالنسبة لتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، فقد وُصف التعاون فيما بين كيانات الدولة وبين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأنه عامل رئيسي من عوامل نجاح إحلال السلام وتوفير الحماية لأطفال كولومبيا. وهذه اللحظة الحاسمة توفر فرصة هامة لإقامة شراكة تمنح كل طفل ما يستحقه من طفولة ينعم فيها بالسلام. وفي هذا الصدد، ينبغي تنفيذ ضمانات عدم التكرار على سبيل الأولوية من أجل معالجة الأسباب الجذرية لتجنيد الأطفال والانتهاكات الجسيمة الأخرى التي ترتكبها الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات التي ظهرت بعد عمليات التسريح.

خامسا - التوصيات

٦٣ - أدعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما التزامها بإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وأحث الجماعات المسلحة على اعتماد وتنفيذ التزامات بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وبالتسريح الفوري لجميع الأطفال الموجودين في صفوفها.

٦٤ - وإنني أرحب بتوقيع اتفاق بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي يقضي بانفصال جميع الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة الثورية وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، وكذلك بدء تنفيذ هذا الاتفاق، بانفصال أول مجموعة من الأطفال. وأشجع الطرفين المتفاوضين على كفالة تنفيذه امتثالا للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الاتفاق، ولا سيما مصالح الطفل الفضلى ومعاملة الأطفال معاملةَ الضحايا في المقام الأول. وإنني، إذ أشير إلى عدم القدرة ماضيا على منع إعادة تجنيد الأفراد المسرحين من جانب منظمات إجرامية أو جماعات مسلحة، أحث الحكومة على ضمان أن تتم تلبية الاحتياجات المتعلقة بإعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاع المسلح باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى.

٦٥ - وأكرر تأكيد دعمي الكامل لعملية السلام التي بدأتها حكومة كولومبيا مع القوات الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وأثني على الجهات التي اضطلعت بأدوار البلدين الضامنين والبلدين المرافقين على قيادتها ومساهمتها في تحقيق السلام في كولومبيا. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي لمبادرات بناء السلام الكولومبية ولتنفيذ اتفاقات السلام، مع إيلاء اهتمام خاص للتأثير على الأطفال المتضررين من النزاع في المناطق النائية وفي أوساط الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي ومجتمعات الشعوب الأصلية.

٦٦ - وأرحب بالإعلان عن خريطة الطريق لمحادثات السلام مع جيش التحرير الوطني، وأحث الأطراف المتفاوضة على بدء الحوار الرسمي في أقرب وقت ممكن. كما أدعو الأطراف المتفاوضة والبلدين الميسرين إلى النظر في مسألة الأطفال في المراحل المبكرة من عملية السلام من أجل كفالة اعتماد التزامات محددة لحماية الأطفال قبل مرحلة التسريح. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بتلبية احتياجات الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة.

٦٧ - وأثني على التقدم الذي حققته حكومة كولومبيا في مجال منع تجنيد الأطفال واستخدامهم والتصدي له. وأحث الحكومة على أن تراعي استنتاجات التقييم الوارد في الوثيقة **CONPES 3673**، الذي أجرته في عام ٢٠١٥، والذي سلط الضوء على الثغرات والتحديات المستمرة من حيث التنسيق، والميزانية، وانعدام الأثر المستدام القابل للقياس على المستويات المحلية. وفي هذا الصدد، أرحب بإنشاء صندوق السلام في كولومبيا بموجب الوثيقة **CONPES 3850 (2015)**، لتحسين تمويل مبادرات السلام المحلية.

٦٨ - وفيما يتصل بتقديم المساعدة إلى الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة، فإنني أحث الحكومة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز لم شمل الأسر، وإلى توفير خدمات للحماية والرعاية تراعي الاعتبارات الجنسانية، فضلا عن توفير الدعم الكافي للمجتمعات المضيفة من أجل ضمان إنجاح عملية إعادة الإدماج. ومن المهم بالقدر نفسه توفير بدائل اجتماعية واقتصادية قابلة للتطبيق ودعم نفسي - اجتماعي للأطفال المعرضين لخطر الانضمام إلى جماعات مسلحة أخرى.

٦٩ - وأرحب بالحكم ٠٦٩ الصادر عن المحكمة الدستورية في شباط/فبراير ٢٠١٦ والقاضي بضمان إمكانية إدراج جميع الأطفال من ضحايا التجنيد في سجل الضحايا وتلقي التعويضات، بغض النظر عن الجماعة المسلحة التي كانوا مرتبطين بها سابقا. غير أن القلق يساورني إزاء النمط المتكرر للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال من قِبل الجماعات التي ظهرت بعد عمليات التسريح، وأحث الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى حماية الأطفال من هذه الجماعات.

٧٠ - ويساورني القلق إزاء استمرار الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، وأدعو كل الجماعات المسلحة إلى وقف هذه الانتهاكات فورا. كما أحث الحكومة على كفالة تقيد القوات العسكرية بسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء العنف الجنسي والتحقيق مع أي شخص تثبت مسؤوليته عن هذه الانتهاكات ومقاضاته ومعاقبته.

٧١ - وأرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذت في مجال التثقيف بمخاطر الألغام وإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وأدعو الجماعات المسلحة إلى أن توقف على الفور وبصورة نهائية استخدام الأجهزة المتفجرة العشوائية التي تتسبب في موت الأطفال أو في إلحاق الأذى بهم.

٧٢ - أما فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، فينبغي إعطاء الأولوية للاحتياجات الخاصة بحماية الأطفال ليس كضحايا فحسب، بل أيضا كشهود، وكجناة عند ارتباطهم

بجماعات مسلحة، وذلك من خلال إجراءات العدالة التصالحية وإعادة التأهيل الاجتماعي، بما يحقق مصالحهم الفضلى.

٧٣ - وبالنظر إلى الروابط بين التشرد والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، فإنني أشجع الحكومة على كفالة بيئة توفر الحماية وتكون مواتية للعودة الطوعية الآمنة الكريمة للسكان المشردين إلى مجتمعاتهم الأصلية من خلال تمكينهم من الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية.